

الوحدة اليمنية وقضية الثورة العربية

نبيل هادي

أي بحث جدّي في قضية الوحدة اليمنية لا بدّ أن يأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل أساسية : أولاً - حتى تاريخ الاحتلال البريطاني « للجنوب العربي » كان اليمن موحداً إلى حدّ ما ، بفعل عوامل تنبع من طبيعة الشعب والأرض ، ولم تتمكن الغزوات « الاستعمارية » والمشاحنات القبلية والدينية السابقة من تمزيق وحدة الشعب اليمني إلّا في ظروف معيّنة ومحدّدة بوجه الحصر .

ثانياً - إنّ بزوغ فجر الإسلام كان له وقع أسامي في توحيد اليمن ، وفي تحقيق وحدة الجزيرة العربية بصورة عامة ، والمعروف أن اليمنيين هم من أول الشعوب التي اعتنقت الدين الجديد وحطّمت الأوثان والمعتقدات القبلية البائدة .

ثالثاً - إنّ الوحدة اليمنية ارتبطت دائماً بقضية التحرر الاجتماعي والاقتصادي وبالصراع ضد الظلم والقهر والإذلال ، ولعلّ أبناء اليمن قد عانوا ، عبر تاريخهم الطويل ، ما لم يعانيه أيّ شعب في الجزيرة العربية ، وذلك نظراً للصراع المستميت مع الطبيعة الشظفة (وخاصة في الأقاليم الجنوبية التي ازدادت جفافاً خلال القرن الماضي وهذا القرن) ، ونظراً لكون الموقع الاستراتيجي لليمن قد جعله عرضة لغزوات الأساطيل الاستعمارية والقراصنة . وإذا أضيف إلى ذلك تحكّم قلة من الناس بمصادر العيش والحياة في بلد هزيل الموارد ، لرأينا أنّ الحاجة إلى النهوض الوطني والقومي كانت على الدوام ملازمة للحاجة إلى انتزاع لقمة العيش وهذا الصراع المزدوج كان واضحاً ، كما سيتبيّن معنا ، منذ عصور سحيقة في القدم .

رابعاً - لقد عُرف عن اليمني ، عبر التاريخ القديم والحديث ، صلابته وتصديّه للمصاعب على أنواعها ، وعُرف عنه كذلك تعلقه بترائه عبر الأجيال . ولقد شاءت الأقدار أن تُخاضَ على هذه البقعة الممتدة من باب المندب إلى سلطنة عمان ، ومن خليج عدن إلى حدود الربع الخالي معاركُ صيانة التراث العربي في أكثر

روافده التصافاً بأولى الممالك العربية القديمة ، ولا سيما منها مملكة سبأ التي تحدّث عنها المؤرخون ، كما ذكرها القرآن الكريم .

خامساً - رغم التصاق اليمني بأرضه ، إلّا أنّه عُرِفَ عنه ، منذ القديم ، السفرُ إلى الخارج ، طلباً للعمل أو للعلم ، أو نشرًا للحضارة ، أو هرباً من صروف الدهر ، وقد شَيدَ اليمنيون مدناً وممالك ، وأقاموا مراكز لنفوذهم في أنحاء آسيا وفي القرن الأفريقي ، كما أنّ أسواق القوافل البحرية والبرية التي ما انقطعت يوماً عن المرور عبر اليمن إلى أنحاء آسيا وأفريقيا وأوروبا ، أتاحَت لهذه البلاد أن تكون صلة وصل بين الحضارات والشعوب ، وذلك دون أن تتخلّى عن شخصيتها المميّزة .

سادساً - إذا كانت الفئات والطبقات المتناقضة والمتصارعة في المجتمع اليمني قد تلاقت وتوحّدت ، لفترة وجيزة ، تحت لواء واحد ، ولأغراض تختلف مع اختلاف كل منها ، فإنّ هذه التناقضات لا تلبث أن تنكشف وتبرز بعد أن تكون هذه الفئات أو بعضها قد حقّقت الغاية التي من أجلها توحّدت أو التحقت بمسيرة الشعب إلى الوحدة . هذا ما برز منذ مطلع الدعوة الإسلامية ، وهذا ما يبرز في القرن الحالي ، بعد أن عجزت المؤامرات وعوامل التجزئة الداخلية والخارجية عن قتل الطموح الوحدوي لدى الانسان اليمني . ولا نبالغ إذا قلنا إنّ اليمنيين المنتشرين في أرجاء العالم والذين يزيد عددهم على المواطنين المقيمين في شطري اليمن ، هم أكثر اليمنيين تعلقاً بأرضهم الأم ، وهم أكثر اليمنيين رفضاً للاعتراف بالتقسيمات القبلية والسياسية والإدارية التي اقتعلتها أو شجعتها قوى الظلاميّة والقهر والعدوان ، والدول الأجنبية ذات المصلحة في مواصلة العمل ، ولو في صيغة جديدة ، بسياسة « فرّق تسد » التي حافظ عليها المستعمرون البريطانيون .

سابعاً - اليمن يكاد يكون القطر العربي الوحيد الذي يمتزج تاريخه بالأسطورة في كل شيء والذي ظلت فيه السلطة الزمنية مرتبطة أو مندججة (في شخص واحد أحياناً) بالسلطة الروحية . وغني عن البيان أنّ عهد الإمامة الذي استمر حتى ثورة ٢٦ أيلول (سبتمبر) ، عام ١٩٦٢ في صنعاء يشكّل حالة قائمة بذاتها في الواقع العربي ، فليس مستغرباً والحالة هذه أن يحتلّط البحث التاريخي أحياناً بالأوهام الناجمة عن عوامل اجتماعية وسلطوية ومصلحية .

بعد هذه المقدّمة العامة لا بدّ من الإشارة إلى ظاهرة أخرى قد تكون مهيمنة حتى يومنا هذا على وضع الإنسان اليمني في كثير من المناطق ؛ إنها ظاهرة القلق والعزلة . أجل : القلق والعزلة رغم ما أوردها أعلاه بشأن جراءة اليمني ، وكذلك بشأن انفتاحه على الشعوب والبلدان والبحار .

يقول الشاعر اليمني الدكتور عبد العزيز مقالح ، الأستاذ في كلية الآداب في جامعة صنعاء : « إنّ الطبيعة وضعت اليمن في قاع العالم العربي ، وأبعدته بذلك عن المشاركة الحقيقية في ثرواته وقوته وإمكاناته ، وزادت في عزله وتحلفه ... » ، ويضيف أنّ استمرار المواطن اليمني في مضغ القات هو أحد

السلبات الخطرة في حياته؛ فهو يجعل الإنسان اليمني يجترّ أحلامه في اليوم خمس ساعات، وفي الوقت نفسه يجترّ معها عداواته وصدقاته^(١).

في حين يعتبر الأستاذ عبد الوهاب جباري (الشخصية البارزة في الجمهورية العربية اليمنية) أن «عادات المواطن تتحول الآن بالتدرج من إنسان يخاف التعامل مع الحكومة، ويرفض تدخل الدولة في شؤونه وأمواله، إلى إنسان أصبح يمتلك أرضاً ومسكناً وسيارة، ويبحث عن وجود الدولة التي تحميه وتحافظ على ممتلكاته بعد أن كانت علاقته بالدولة علاقة جباية ضرائب فقط...».

وينظر عبد الوهاب جباري إلى ظاهرة حمل السلاح وتكديسه في المنازل وبين القبائل على أنها ظاهرة قديمة قدم التاريخ، وليس فيها ما يزعج أو يثير القلق.

ويقول: إنّ السلاح لدى المواطن القبلي يأتي في أولويته وأهميته قبل الغذاء، ومن الأشياء المعيبة جداً ألا يحمل المواطن سلاحاً^(٢).

وإذا كانت هذه هي طبيعة اليمني، فإنه لا بدّ من الانتباه إلى أنّ الاحتلال العثماني والإنكليزي لليمن على فترتين (العثمانيون احتلوا تعز والمنطقة في العام ١٥٤٥ م، وغادروا اليمن في العام ١٦٣٦ م، ثم عادوا إلى احتلال صنعاء بعد الاحتلال البريطاني لعدن في العام ١٨٣٩ م، أما الوجود البريطاني في عدن والأقاليم الجنوبية فقد دام - كما هو معروف - من عام ١٨٣٩ إلى الاستقلال الوطني في العام ١٩٦٧ كما سيأتي بيانه، هذا الاحتلال أدّى إلى العديد من النتائج في ما يتعلق بنفسية الإنسان اليمني، فضلاً عن تأثيره على المجتمع والاقتصاد والنظرة إلى الدولة وإلى الكيانات السابقة أو المستحدثة والمصطنعة.

لقد رسّخ كل من العثمانيين والإنكليز كلّ ما هو سيّء وعفن في التقاليد المحلية القائمة، وعملوا على تغذيتها وتعزيزها، في حين طمسوا أو قمعوا أو شوهوا القيم الإيجابية كلها، وتقاليد الأخوة وحسن الجيرة والاستقامة في الدفاع عن الأرض وأبنائها. وزاد في الطين بلة، أنّ الحكم البريطاني قسم الجنوب العربي المحتل إلى سلطات صغيرة وامارات وولايات متشرذمة ومتداخلة الصلاحيات مع صلاحية الحاكم العسكري البريطاني، وأنّ هذه البلاد الواسعة لم تعرف مشروعاً زراعياً أو اجتماعياً أو تربوياً واحداً طيلة عقود كاملة من السنين حتى إنّ الآثار اليمنية العريقة ذات الأهمية التراثية الضخمة، والتي تمثل بقايا سدّ مأرب ومملكة سبأ والأئمة الكبار في التاريخ العربي الإسلامي، فضلاً عن الفنون والآثار الحضرمية التي لاقت الشهرة في العالم القديم وفي القرون الوسطى، قد سُحِبَتْ في معظمها إلى متاحف ومؤسسات لندن وسواها. أما في الشمال فقد بقيت الإمامة قائمة حتى سنة ١٩٦٢، بضعفها وتحلّف نظامها الاقتصادي - الاجتماعي، وبعنفا وجبروتها في التعامل مع المواطنين، ولا سيما مع الفئات الدنيا من المجتمع. مع العلم أنّ بعض سلطات الإمام بقيت شاملة جميع أنحاء اليمن، في الشمال والجنوب، رغم الاحتلال البريطاني لعدن والأقاليم الجنوبية، وذلك في بعض الفترات، إلّا أنّ

المرجع في القضايا العسكرية والسياسية والمشاكل الكبرى هو السلطات البريطانية ، إلى حين قيام « الحكومة الاتحادية » التي جمعت الولايات والأقاليم الجنوبية ، وأصبح مركزها عدن ، والقرار فيها للحاكم الإنكليزي (١٩٥٩م) .

وفي وسعنا القول ، وقبل الدخول في الخلفيات السياسية وفي عوامل الانقسام وعوامل الوحدة إنَّ المرحلة الممتدة من قيام الاحتلال البريطاني لعدن إلى ثورة ٢٦ أيلول (سبتمبر) ، عام ١٩٦٢ ، في صنعاء ، هي المرحلة التي قامت فيها تجارب وحدوية وتوحيدية كثيرة ، كانت - كلها تقريباً - ذات طابع قسري ، ومنطلقة من خوف القوى الاستعمارية والإقطاع المحلي من قيام أيّ وحدة حقيقية ؛ فعلاقة الإمام بالأقاليم الجنوبية تحدت في إطار تبعية هذه المناطق لسلطته ، مع تقاسم للنفوذ ، وأحياناً صراع على النفوذ ، مع السلطات البريطانية الحاكمة في عدن والجنوب ، والطامحة هي أيضاً إلى « توحيد » الأقاليم والإمارات والسلطنات في ما سمي عام ١٩٥٩ « اتحاد إمارات الجنوب العربي » . في حين كان الإمام الحاكم في صنعاء يطمح ، هو أيضاً ، إلى « توحيد » اليمن كله تحت سلطته التعسفية ، ولكن ضمن حدود التوازن مع المصالح البريطانية من جهة ومع المصالح السعودية والخليجية التي كانت تقوم على الدوام ، بالدور الأساسي في تحديد سياسة الحكم اليمني « المستقل » في الشطر الشمالي من اليمن .

حتى إنَّ بعضهم أطلق على تلك المرحلة عنواناً عاماً هو « التوازن البريطاني - السعودي » ، مع تعديل ضروري يتعلق بالمصالح الأميركية التي أخذت طريقها بقوة إلى تلك المنطقة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

إذن ، المحاولات « التوحيدية » كانت دائماً تأتي من الاتجاه المناقض للوحدة الحقيقية . والجماهير اليمنية كانت هي الطرف الوحيد المستبعد (المستبعد بشكل تعسفي وهمجي) عن كل مسعى إلى الوحدة .

وبقيت الحال على هذا المنوال إلى أن قامت ثورة ٢٦ أيلول (سبتمبر) ، عام ١٩٦٢ ، بدعم سياسي وعسكري ومعنوي من قائد الثورة العربية الرئيس جمال عبد الناصر . والتغيير الذي حصل في صنعاء وقضى على نظام الإمامة كان فاتحة للتغيير الذي شقَّ طريقه بقيام الثورة المسلحة في الجنوب بدءاً من ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ، من العام ١٩٦٣ ، حيث تركّزت علاقة من نوع جديد بين الشمال والجنوب ؛ إنها العلاقة بين القوى التي ستصنع الوحدة الفعلية المناهضة للاستعمار وللتبعية .

والدعم العسكري الذي أخذت سلطة الرئيس عبد الله السلال تقدمه لثوار الجنوب كان يترافق مع الدعم الذي قدمه الثوار الجنوبيون للسلطة الوطنية في الشمال ، وهو ما كان له تأثيره في بلورة القوى الثورية المنظمة التي قادت عملية التغيير ، والتي كانت لها جذور عميقة في المجتمع اليمني ، هذه القوى التي تعمّقت تجربتها وإمكاناتها في ضوء نجاحات ثورة الرئيس عبد الناصر ، من جهة ، وفي ضوء المهمات الجديدة الملقاة على عاتق

وطنيّ اليمن والخليج بعد قيام المدّ اليمني الرجعي في الوطن العربي، إثر نكسة عام ١٩٦٧، هذه النكسة التي أدّت، في ما أدّت إليه، إلى انسحاب القوات المصرية من اليمن، وإلى تصاعد المجابهة في المناطق الجنوبية بين الثوار وقوات الاحتلال البريطاني والسلطين والأمراء الإقطاعيين. والمعروف أن العام ١٩٦٧ كان عام الانفجار الكبير للغضب الشعبي الذي قادته الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني، وأدى إلى سقوط القلاع البريطانية والإقطاعية واحدة إثر أخرى، بدءاً من مدينة عدن، ووصولاً إلى وادي حضرموت، فضلاً عن الضالع وبيجان، وصولاً إلى شبوة في المناطق الجبلية، وإلى حدود سلطنة عمان لجهة الشرق.

إلا أنّ تطور الكفاح المسلح وصولاً إلى انتزاع الاستقلال الوطني في الجنوب والتطورات التي حصلت في الشمال، في ضوء تغلغل أنصار العهد الملكي البائد، والنزاعات القبلية الضخمة، والدور الأميركي الذي برز في الصراعات اللاحقة بقوة وشدة، جعلت الأوضاع في هذه البقعة الحساسة من الوطن العربي تتفاقم؛ فتتداخل المصالح وتُطرح القضايا الوطنية والقومية من منظار جديد في ضوء اختلاف النظامين في الشمال والجنوب، وفي ضوء نشاط القوى والتنظيمات الوطنية العاملة لتحقيق الوحدة في رؤيا جديدة ومن منظار شعبي وديمقراطي، وكذلك في ضوء نشاط القوى التي ليس من مصلحتها الوصول إلى الوحدة، لأسباب اقتصادية وسياسية واستراتيجية. ولا نبالغ إذا قلنا إنّ التطورات التي حصلت منذ قيام اللجان المشتركة بين الشطرين الشمالي والجنوبي في السبعينات، وصولاً إلى اغتيال الرئيس الحمدي ثم الرئيس الغشمي في الشمال، وإعدام الرئيس سالم ربيع علي في الجنوب (حزيران/يونيو، ١٩٧٨)، وما رافقتها من تحركات ومواقف على صعيد الوطن العربي كله، هذه التطورات كانت قضية الوحدة اليمنية في قلبها، وكانت المواقف من قضية الوحدة هي سبب تفاقمها وتحولها إلى تطورات دراماتيكية متسارعة. حتى أبعد المراقبين عن فهم قضايا اليمن لم يفاجئهم حصول الانفجار العسكري في عدن بعد ثلاثة أيام من اغتيال الرئيس الغشمي في صنعاء؛ ذلك أنّ قضايا اليمن مترابطة متداخلة، ونادراً ما تجد راعياً أو فلاحاً في مناطق محاذية للحدود لجهة الشمال أو لجهة الجنوب، يعترف بأنّ هناك دولتين وكيانين. إنّهُ يعرف فقط، أنّ هذه الأرض أرضه، وأنّهُ يتجه في حركته اليومية وفقاً لحاجة الماشية أو لمتطلبات المعيشة.

والأمر نفسه ينطبق على القوى السياسية والاجتماعية؛ فحتى الآن لا يزال بعض التنظيمات السياسية والنقابية رافضاً أن «ينقسم» إلى «شمالي» و«جنوبي»، وبكفي أن تشير إلى أن الحركة العمالية اليمنية قد تأسست كحركة يمنية موحدة، وكذلك اتحاد أدباء اليمن. والهيئات العمالية اليمنية الموحدة، كان لها دور منذ الأربعينات، كما هو معروف، في بناء القوى السياسية التي حققت أو أسهمت في تحقيق النهضة الشاملة والوعي الثوري، وفي «نقل» المواطن اليمني من حالة الانكفاء والقلق والعزلة إلى التحرك السياسي والعمل التنظيمي والشعبي المكثف. والمعروف أيضاً أنّ هذه التنظيمات الوطنية والتقدمية والهيئات النقابية والتي قام نشاطها من الأساس على صعيد اليمن ككل، هي التي استطاعت أن تغيّر نظرة الإنسان اليمني إلى السلاح

وإلى المعارك، وهي التي تمكّنت من توجيه السلاح القبلي ضد الغزاة البريطانيين، وضدّ كل معتدٍ على الشعب والوطن، بدلاً من توجيه هذا السلاح ضد هذه القبيلة أو تلك.

إذن، هذا هو اليمن، وهذه هي العناوين العامة لحياته. وفي كل من العناوين نجد قضية الوحدة ماثلة أمام أعين الجميع. وهذه الوحدة في مسيرتها وفي مشاكلها وفي التحديات المرتبطة بها، إنما هي جزء لا يتجزأ من قضية الوحدة العربية. وهذا أمر يدركه اليمنيون جميعاً، مهما تكن النزاعات فيما بينهم. وهذه الوحدة، وإن تكُ قد اكتسبت مضموناً اجتماعياً بالنظر إلى أنّ وحدة الجماهير المسحوقة هي غير وحدة السلاطين والأئمة والولاة وجماعة الإنكليز والإقطاعات المحلية، إلّا أنّها في الأساس تشكّل دفْعاً قوياً أو رافداً قوياً من الروافد المؤدّية إلى بناء القدرة الذاتية للأمة العربية على تشييد حياتها ومستقبلها بصورة مستقلة.

وظالما أنّ القوى الشعبية الوطنية مجرّاة ومشتتة، داخل كل قطر عربي وعلى صعيد الوطن العربي ككل، فإنّه لا سبيل إلى تحقيق النهوض القومي العام، وأيضاً فلا سبيل إلى تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية. والمعروف أنّ من بين أبرز الحجج التي كان يتذرّع بها المستعمرون القدامى والجدد لمنع التحرر العربي ومقاومة هذا التحرر (وهذا ما برز في اليمن أكثر من أيّ مكان آخر) الحجّة القائلة بأن هذا الشعب هو عبارة عن شراذم وقبائل وإقطاعات متفرّقة ومتخلّفة، وبالتالي فإن على الإنكليز (والفرنسيين وغيرهم) واجباً «أديباً» هو الاستمرار في الوجود العسكري والسياسي، وفي السيطرة الاقتصادية والإدارية على المنطقة، «ريثاً» يصحح السكان قادرين على أن يحكموا أنفسهم. وهذا ما ظلّ المفاوضون البريطانيون في مفاوضات استقلال جنوب اليمن يقولونه حتى اليوم الأخير. وإلى أن سقطت آخر مواقعهم، وحرّر اليمنيون أرضهم شبراً شبراً.

وغير سياسي ومفكر في اليمن اليوم يعتبر أنّ مسيرة التحرر ومسيرة الوحدة اللتين اجتازتا أشواطاً كبيرة في اليمن بعد مجابهات عنيفة وتضحيات جمة، قد أثبتت صحة ما أعلنه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر غير مرة:

«نحن قادرون على إرغام الاحتلال الأجنبي في أرضنا على أن يحمل عصاه ويرحل... ولن يكون في المنطقة فراغ بعد رحيله؛ لأن المنطقة ليست فضاء عارياً، وإنما المنطقة تسكنها أمة عربية قادرة على الأخذ بأسباب القوة».

إلا أنّ النظرة المتفحّصة إلى ما قطعه الشعب اليمني عبر تاريخه الطويل، من مراحل معقّدة وصراعات بين الوحدة والتجزئة، بين الهوض الوطني والقومي وبين السكون والتخلف والمراوحة، تبين بوضوح جليّ أنّ التعقيدات التي عاشها المجتمع اليمني نابعة، في كثير منها، من عوامل تراثية، و«وراثية» بالغة الأهمية يعود بعضها إلى ما قبل بزوغ فجر الإسلام. وهذا ما يحملنا على إلقاء نظرة مفصّلة على هذا الصراع الذي

ارتبط بالتغيرات التي أحدثها الإسلام، ثم إعطاء صورة عن النزاعات الدينية والطائفية أيام العثمانيين والأتمة والاحتلال الإنكليزي، ثم نصل إلى الصراعات المعاصرة في ما يتعلق بمسألة الوحدة والاتفاقات التي عُقدت بين «اليمنين» في السبعينات، والواقع الراهن والتطلعات المستقبلية للقوى الأساسية المؤثرة في الصراع.

الإسلام والواقع اليمني

اختلف المؤرخون والباحثون في تحليل ظاهرة إجماع الطبقات الاجتماعية في اليمن على اعتناق الإسلام منذ مطلع القرن السابع الميلادي؛ إذ إن تلك الطبقات - في مجتمع يقوم على الرّق وعلى المتاجرة بكل شيء، كما يقوم على الإيمان بالأساطير على أنواعها - لم تُجمع من قبل على اعتناق دين واحد؛ فضلاً عن التلون والتشردم في المعتقد وفي السياسة، كان للعامل الاقتصادي دوره في تكوين نفسية وعقلية أفراد تلك الطبقات السائدة المتناحرة والمتنافسة؛ فدانت بأديان من اتّجرت معهم أخذاً وعطاءً، أو جعلتها الظروف تقطع أراضيهم بقوافلها نحو وجهتها المنشودة، وهذا كله أسهم في عدم توحد اليمن قبل الإسلام إلا في ظروف آنية عابرة.

وفي البداية كانت الطبقات السائدة وثنية لا يهّمها من أمور دينها غير رضى الآلهة عنها لنصرتها في مُستَعرِ الحرب، أو لتزوي عند انحباس المطر مكروب ثراها ولو رهاماً (الرّهام: الأمطار الضعيفة)، فلما قامت التجارة دعتها المصلحة لأن تدين بثالوث مستورد، ثم دفعتها هذه المصلحة عينها، ووفقاً للظروف الطارئة داخلياً أو خارجياً أن يصبح فريق منها نصرانياً وفريق ثانٍ يهودياً، واستبدل فريق منها استعماراً باستعمار؛ لأن مصلحته اقتضت ذلك، وكان من حسن طالع العرب بوجه عام واليمن بوجه خاص أن يزرع فجر الإسلام ويتوحد اليمن: دينياً وإدارياً وسياسياً، وكان طبيعياً وفي مجتمع قبلي وعبودي وشبه إقطاعي أن يعتنق كادحو التربة اليمنية الدين الجديد، لا لأن الناس على دين ملوكهم وساداتهم، حسب، بل لأن الدين الجديد يطوي في أحناؤه كذلك قيماً جديدة، تحفّف عند ظهورها من حيّز الكمون جدّة ما كان يعانيه الكادح اليمني من ظلم وقهر وإذلال^(٣).

ويسأل الرسول الكريم معاذ بن جبل عند قفوله من اليمن عمّا شاهده فيها، فيقول: «يا رسول الله رأيت رجلاً باليمن يسجد بعضهم لبعض، أفلا نسجد لك؟» ويأبى الرسول أن يصدّق أنّ في البشر من يعبد البشر، وقد أتعّب التعفير الجباه، وأنهك الرقاب الانحناء، ومزّق اليمن تحزّب القبائل واحتشاد الطبقات، وكان النبي يشوّف إلى خلق يمين جديد لا تلتوي فيه الأعناق إلا للحقّ، ولا يصني فيه الإنسان إلا لكلمة الله، حتى يُعتق الفرد من وحشة الظلام وديماس الضلال؛ فأمر الرسول عمران بن حزم، عامله على اليمن، أن يكون دعاؤه إلى الله وحده، لا شريك له. وأراد الرسول أن تتحقق العدالة والإنصاف للمعتمدين بعد ما ذاقوه من قسوة الظلم ومرارة الحياة. أولئك الذين وصفهم بأنهم «المجدولون على الأرض، المدفوعون على

أبواب السلطان ، والذين يموت الواحد منهم وفي صدره ألف حاجة لم يقضها »^(٤).

والمعروف أنه عندما أرسل أبو بكر الصديق كتابه إلى أهل اليمن للمشاركة في الفتوح حتى يلقى كل منهم «إحدى الحسينين، إما الشهادة وإما الفتح والغنيمة»، اندفعت حشود كبيرة من المعدمين والمسحوقين، وكذلك من الفئات الميسورة إلى المشاركة في الفتوحات. وفي وصفهم تلك الحقبة الفريدة، ذكر بعض المفكرين أنه لأول مرة «تتحد طبقات متناحرة، ولفترة وجيزة، تحت لواء واحد، ولأغراض تتشابه، سطحاً، في بعض من أطرافها، وتختلف غوراً، في جوانب أخرى منها، وما إن تحقق الغرض الظاهري الأسمى، المُمثل في نشر الإسلام، حتى برزت التناقضات بين هذه الطبقات على نحو لا يخفي على سابيري بواطن التاريخ الإسلامي، وسحبت تلك التناقضات نفسها، وفي فترات معينة، على جوانب من مسار الحركات الشعبية في المنطقة اليمنية»^(٥).

وفي الواقع، لقد توالى إسلام الأقبال والشيوخ، ووفدوا على المدينة لمآرب مختلفة، وكانت المنطقة تشهد تصاعداً للصراع بين «الأبناء» الذين غزوا اليمن وشكلوا طبقة ثرية غربية نوعاً ما عن جسم المجتمع اليمني، وبين الأرستقراطية اليمنية المحلية التي دخلت في منافسة ضاربة معهم في مطلع القرن السابع الميلادي، فضلاً عن النزاع بين شيوخ القبائل وبين «الأحابيش». وقد لوحظ في أثناء انتشار الدعوة الإسلامية قيام تحالف بين «الأبناء» والأرستقراطية القرشية الحجازية.

ويقول بعض المؤرخين والعلماء إنَّ الرسول الكريم كان، في معاملته أعيان اليمن علياً ببواطنهم، غير خافٍ عليه مداخل قلوبهم؛ فعندما سأله الأبيض بن حمال أن يُقطعه ملح مأرب، استجاب الرسول لطلبه هذا، عارفاً أنها عارية ستُترد عاجلاً أم آجلاً. وتسترد قبائل الجوف ملح مأرب، وتُشعر الرسول بأهمية الملح كملك مشاع، ويرجع الأبيض بن حمال ثانية إلى الرسول، يُلحّ في مساءلته فلا يجد أذناً صاغية، وعندما سأل الرسول أن يُقطعه حمى الأراك، أجابه الرسول بأن «لا حمى في الأراك»، إذ إنَّ الكلأ كالماء، لا يُملك، بل هو حق مشاع للجميع^(٦).

وإذا كان المجال يضيق عن ذكر الانقسامات والمعارك التي قامت في اليمن بالذات خلال العصر الأموي. فلا بدّ من الإشارة إلى أنه في عهد الخليفة المأمون بن هارون الرشيد عمّت الفوضى من جديد (بعد أن كان معن بن زائدة الشيباني، نائب الخليفة العباسي المنصور في اليمن، وأخوه نائبه على حضرموت، قد قمعوا تمرد الجماعات المحلية، وفرضوا الطاعة بالقوة على الحضارمة)، فأرسل الخليفة الأمير محمد بن إبراهيم بن زياد على رأس جيش، فتمكّن من السيطرة على كثير من الأنحاء، واحتل التهامم اليمنية (المناطق الصحراوية والساحلية) عام ٢٠٣ هـ (٨١٨ م)، لكن بذور الثورة كانت قد أُنعت وعادت أكثر عنفاً من ذي قبل، وانفصلت عدن ولحج وحضرموت وأنحاء من التهامم عن الدولة العباسية، ومرة أخرى أرسل المأمون جيشاً من ألف فارس بقيادة جعفر مولى ابن زياد الذي جعل مدينة زبيد عاصمة له، وأصبح الملك الفعلي، مع أنه

استمر على ولائه لبني العباس ، وتوارث الحكم بعده ابراهيم بن محمد بن زياد بن ابراهيم ، ثم أبو الجيش إسحق . وفي أواخر أيام أبي الجيش (وكان قد بلغ الثمانين من عمره) ضعف امر بني زياد ، واستقل النواب والحكام بالمناطق التي تحت سيطرتهم ، ومن بينهم ملك صنعاء أسعد بن يعفر الحميري ، والإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين الرسي في صعدة . بعد ذلك بمدة استطاع الحسين بن سلامة (وكان يتولى رعاية عبد الله ، نجل أبي الجيش) أن يجمع الجموع ويرتب الأمور ويعلمها حرباً لا هوادة فيها على الملوك والحكام الذين جعلوا من اليمن أجزاء متناثرة لا رابط بينها . ويهددهم بالقضاء عليهم إذا لم يعيدوا توحيد أجزاء اليمن ، واستمر في السلطة ثلاثين عاماً ، وتوفي في العام ٤٠٨ هـ (١٠١٧ م) ، إلا أن السلطة ما لبثت ان تدهورت من بعده وتفككت وأصر السلالة وانقرضت دولة بني زياد بعد أن استمرت في الحكم أكثر من مائتي سنة .

ثم قامت دولة بني نجاح في سنة ٤١٢ هـ (١٠٢١م) بعد أن استتب الأمر لواحد من عبيد مرجان الذي كان بدوره عبداً لدى بني زياد . وفي معترك الحوادث الضارية استقلت عدن والحج وأبين والشحر وحضرموت ، تحت حكم بني معن الذين يقول ابن خلدون إنهم أسسوا دولتهم منذ أيام الخليفة العباسي المأمون .

بعدها بسنوات معدودة بدأ علي بن محمد الصليحي يجهز بالدعوة الفاطمية في منطقة حرار ، وكان « نجاح » يخشى ازدياد سلطة آل الصليحي ، فدأب على ملاطفته ومجاملته ، بينما كان الصليحي يعمل سراً للقضاء عليه . ويقال إن الجارية الحسنة التي أهداها إلى نجاح هي التي قتلتها بالسهم في سنة ٤٥٢ هـ (١٠٥٩م) . وفي تلك السنة بالذات كتب الصليحي إلى المستنصر بالله معذ بن الطاهر العبيدي الفاطمي في القاهرة يطلب منه الإذن بنشر الدعوة الفاطمية الإسماعيلية باليمن ، فلما جاءه الإذن نشط الصليحي وجمع حوله الأنصار من همدان وحرار ، وفتح الحصون والتهائم ، ولم تنته سنة ٤٥٥ هـ (١٠٦٢م) حتى كان قد سيطر على أنحاء اليمن كلها ، وقام بتوحيدها ، وجعل عاصمته صنعاء ، وأخذ معه الملوك والحكام الذين أزال ملكهم ، وعين غيرهم في المناطق التي كانوا يحكمونها . وكان الصليحي قد زار عدن سنة ٤٤٠ هـ (١٠٨٤ م) ، ولم يتعرض للملكها (بني معن) بل أقرهم بعد أن وعدوا بالولاء لبني الصليحي ؛ ولما أخذ الصليحي الملوك إلى صنعاء معه ، أبقى بني معن في عدن ، فاستمرّوا يحكمونها مع لحج وأبين والشحر وحضرموت^(٧) .

وقامت « محاولة توحيدية » أخرى عندما أرسل صلاح الدين الأيوبي أخاه طوران شاه على رأس جيش ليحتل اليمن في العام ٥٦٩ هـ (١١٧٣م) . ويذكر الخزرجي أن طوران شاه دخل زيد في التاسع من شوال من السنة المذكورة ، فأقام بها أياماً ثم سار إلى الجند فأخذها ، وأخذ حصن تعز ، وقاتل أهل صبر وأهل تعز ، فلم ينل منهم شيئاً ، فسار نحو عدن ، ودخلها في يوم الجمعة ١٧ وقيل ١٩ ذي القعدة من السنة المذكورة . فأقام بها أياماً ، ثم سار نحو صنعاء فاقتتحها في المحرم ، أول سنة ٥٧٠ هـ (١١٧٤م) ، وأقام بها أشهراً ، ثم نهض إلى الجند ، وتسلم حصن صبر ، ثم سار إلى حصن السندان ، ثم نزل تهامة ، فقرر قواعد البلاد ، وحسم موارد الفساد .

وجعل طوران شاه من زبيد عاصمة له . وقبل مغادرته اليمن عينَ أبا اليمون مبارك بن علي بن مقلد بن نصر بن منقذ الكناني نائباً على زبيد والتهائم التابعة لها وياقوت التعزي نائباً على تعز ونواحيها، وأبا عثمان عمر بن علي الزنجبيلي نائباً على عدن ومحيطها . واستمر النواب الثلاثة يرسلون إلى طوران شاه ما يجبونه من أموال ، إلى أن توفي في مدينة الإسكندرية سنة ٧٥٦ هـ (١١٨٠ م) ، وعندئذ استبدَّ النواب ورغبوا في الانفراد بالسلطة .

اشتهر الزنجبيلي بأعماله الإدارية والعمرانية الكثيرة ، خصوصاً في عدن ، ومع ذلك عرف بقسوته وصلابته وشدة بأسه ، وقد قتل أعداداً كبيرة من أبناء حضرموت وفقهائها . فثار عليه أهل حضرموت ، فأرسل إليهم عسكرياً من عدن ، وأدخلهم في الطاعة ، وألقى العسكر القبض على السلطان راشد بن شجنعة وابنه ، وساقوهما أسيرين . ولما رأى صلاح الدين انتشار الفوضى في اليمن واستبداد النواب فيها بعد وفاة أخيه طوران شاه ، أرسل أخاه الثاني طغتكين في ألف فارس وخسمائة من المشاة ، فوصل زبيد ، وقبض على خطاب بن منقذ ، وصادر أمواله ، وخشي الزنجبيلي على نفسه من طغتكين فجمع أمواله ومتاعه في عدد من السفن كان طوران شاه قد استعملها في غزوه اليمن ، فأرسل طغتكين أسطولاً من ساحل زبيد يتعقب سفن الزنجبيلي ، فتمكّن من أسر السفن كلها ، ما عدا سفينة الزنجبيلي التي فرّ بها ، وتوفي هذا الأخير في سورية .

ويلاحظ من هذه الأمثلة على الأوضاع التي سادت في تلك الفترة أن القوى المتنازعة قلماً كانت تعلق أهمية على الفوارق بين منطقة يمنية ومنطقة أخرى ، وذلك إذا استثنينا الأوضاع الخاصة لمنطقة حضرموت ، ولوادي حضرموت على وجه التحديد ، والذي يتميز بتراث عريق ؛ مما أسهم في جعله يحافظ على استقلال نسبي (والأصح : انكفاء نسبي) ، ولكن دون أن يؤثر ذلك كثيراً في عمل وتحرك القوى المتصارعة للسيطرة على الجزيرة العربية والممرات المؤدية إلى المحيط الهندي والقارة الهندية ، وهو الصراع الذي يخرج عن نطاق بحثنا الراهن ، إلاّ أنه لا بدّ أن نذكر الحملات العنيفة التي وجهها البرتغاليون للاستيلاء على عدن وعلى اليمن كله ، وصولاً إلى جزيرة سقطرة ، ثم دخول البرتغاليين في صراع عنيف مع الجيوش والولاة التابعين للإمبراطورية العثمانية .

الإمامة والصراع القبلي والسياسي

قبل الوصول إلى التقسيمات الخاصة بالاحتلال العثماني للمناطق اليمنية «الداخلية» نفتتح قوسين لنلفت النظر إلى ظاهرة الإمامة في صنعاء ، هذه الظاهرة التي تحتل أهمية قصوى بالنظر إلى الخصائص المميّزة لهذا المنصب الديني - السياسي ؛ أو بكلام أصحّ : الديني الذي ما لبث أن تحوّل إلى سياسي .

بعد أن فقد منصب الإمامة ميزته كمركز ديني له قداسته وتحوّل إلى منصب دينيوي محاط بأبهة الملك ونفوذها وسيطرتها وبذخها كثرت مطامع الطامعين وتصارع أبناء الأسرة الواحدة في سبيل الوصول إلى

المركز، لا لأنه مقام ديني يحوّلهم المحافظة على تنفيذ الشرائع، بل لأنه الوسيلة إلى الملك والتملك والحكم الفردي المطلق الذي به يستغل بعضهم بيت مال المسلمين، ويطيحون بمن عارضهم، ويصادرون ما يملكه الآخرون. ولم يقاس أحد كما قاست الأمة كلها التي خسرت آلاف الضحايا وسالت دماؤهم لإرضاء نزوات فردية. لقد ذهبت الإمامة الصالحة الرشيدة لتحلّ محلها إمامة انحرف بها بعضهم عن مبدئها الأساسي^(١).

والمعروف أنّ الإمامة بدأت في اليمن سنة ٢٨٠ هـ (٨٩٣م) بقدوم الإمام الهادي إلى الحوق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن الحسن بن علي بن أبي طالب من المدينة المنورة إلى صنعاء في شمال اليمن، ثم قدوم ابنه الإمام الناصر أحمد سنة ٣٠٠ هـ (٩١٢م)، وهو الذي دخل في حرب ضروس مع أتباع المذهب الشيعي الإسماعيلي في اليمن.

ومن مشاهير الأئمة الإمام محمد بن علي السراجي الوشلي، ومن بعده الإمام يحيى شرف الدين بن المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى سنة ٩١٢ هـ (١٥٠٦م)، وهو الذي دخل في قتال مرير مع دولة بني طاهر، ثم مع المصريين، ثم مع العثمانيين.

وفي الوقت نفسه كان شمال اليمن مقسماً إلى أجزاء متناثرة. وكان ذلك من مميزات عصر الإقطاع الذي استمر حتى مرحلة متقدمة من القرن العشرين. وعلى سبيل المثال فقد كان الإمام محمد بن الناصر محمد يحكم صنعاء ومخالفها، وأولاد الإمام المطهر محمد بن سلمان يحكمون كوكبان وملحقاتها، وأولاد الإمام المؤيد وأشرف آل المنصور وآل الإمام محمد بن علي السراجي الوشلي يحكمون بلاد الشرف والظواهر وصعدة.

وظهرت بعد هؤلاء الدولة القاسمية في اليمن، وأسّسها الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد الرشيد، وكان عالماً دينياً وقائداً عسكرياً جاهد ضد الغزو العثماني بشبات وإصرار، فكان أول من مهدّ لجلاء العثمانيين عن اليمن، بعد أن مكثوا فيه ١١٥ سنة في المرحلة الأولى من احتلالهم إياه، (وقد جلوا عن اليمن سنة ١٠٣٨ هـ - ١٦٣٠م). وفي عهد هذا الإمام انتشرت عساكره واحتلت عدن وحضرموت والحاء كثيرة من جنوب اليمن كان يحكمها سلاطين وأمراء وشيوخ محليون.

والجدير بالذكر أنّ غير حركة انفصال قد قامت على حكم الأئمة، فانفصلت لحج وعدن، بقيادة الشيخ فضل بن علي السلامي العبدلي في أيام المهدي العباس، كذلك انسحبت سائر الأنحاء الجنوبية^(٢).

وفي غير مناسبة كان الإمام يقرّر القضاء على القبائل الجنوبية، وعلى السلاطين الذين كانوا يعقدون تحالفات ضد «حكم صنعاء» كما جرى في عهد صفي الدين أحمد الذي اشتهر بلقب «صاحب المواهب» بدءاً من سنة ١٠٨٧ هـ (١٦٧٦م). في ذلك العهد اشتدّ التذمر في «المشرق»، وعقد سلاطين يافع العليا ويافع السفلى والعوالق وخرفة اتحاداً ليكونوا صفّاً واحداً ضد حكم الأئمة، وغالباً ما كان الإمام يضطر عندما يفشل في عملية التوحيد القسري إلى استخدام وسائل أخرى لتميع التحالفات المعادية، فيلجأ إلى مختلف

الإغراءات المادية فضلاً عن الزواج والمصاهرة...

النشاط الاستعماري في مراحل الحاسمة

وننتقل من التوحيد القسري الفاشل على يد الزعامة الدينية - السياسية المركزة في صنعاء (وقبلها في تعز) إلى المحاولات التي قامت بها الإمبراطورية البريطانية منذ بداية العلاقة مع اليمن في القرن السابع عشر الميلادي، لتتأكد ومن خلال متابعة مسار الصراع الداخلي والخارجي من أنه كان هناك دائماً نزوع إلى الوحدة، لكنه لم يتبلور على الإطلاق، لا بين أنحاء الشمال والجنوب، ولا حتى ضمن نطاق السلطنات والولايات الجنوبية المتناثرة، ولم يصل الشعور بالوحدة إلى الدرجة التي يتحوّل فيها إلى حقيقة واقعة إلا مع قيام الحركات والتنظيمات العصرية ذات الرؤية الشعبية التقدمية الواضحة لقضية الوحدة.

والواضح أن البريطانيين بدخولهم إلى عدن في القرن السابع عشر، ثم في القرن التاسع عشر، استغلوا في الحالتين النزاعات المحلية والتناقضات القبلية النابعة من طبيعة المجتمع اليمني، والتي اشتدت وقويت بفعل سياسة العثمانيين وبفعل التدخلات الخارجية على اختلافها. كما أن الإنكليز في احتلالهم الأول عدن استفادوا من ظروف الصراع العنيف بين اليمنيين بقيادة الإمام المنصور القاسم بن محمد الرشيد والعمانيين بقيادة جعفر باشا. وقد دارت عمليات كبرى وفرت بين المبعوثين الإنكليز الأوائل وبين الحكام العثمانيين، إلى أن سيطر «السير هنري مدلتين» على الحجاز وحازت بلاده حرية التجارة وتسهيلات كثيرة للسفن البريطانية. ومن الأمثلة المعبرة على ما حصل في مطلع القرن التاسع عشر، أن ثلاثمائة جندي يمني هاجموا مصنعاً بريطانياً فضلاً عن منازل القادة العسكريين البريطانيين؛ مما جعل الحاكم العام البريطاني في الهند يجهر فرقة من الجنود للإبحار إلى اليمن لإجبار الإمام على تنفيذ مطالب بريطانيا، ومنها التوقيع على معاهدة تعطي امتيازات شخصية معينة للمقيم البريطاني، وتخضع خدم المصنع الإنكليزي للقضاء الذي يفرضه هذا المقيم، وتضع التجار والهنود جميعهم تحت حماية الراية البريطانية، وتخفيض قيمة الضريبة على الصادرات من البضائع البريطانية.

وبعد ذلك قصف الإنكليز مدينة الحجاز. وفي ١٦ (كانون الثاني / يناير)، ١٨٣٩م، احتلت بريطانيا عدن، وفي تلك الآونة كان الجيش المصري يتوغل في اليمن بقيادة إبراهيم باشا، فجاءه أمر بالانسحاب، وفي يوم انسحابه بالذات كان شريف أبو عريش الحسين بن علي حيدر يجهز جيشاً من القبائل قوامه عشرون ألف مقاتل، ويحتل الحديدة، ثم يحتل الحجاز، بعد اتفاق مع والي مصر محمد علي باشا، فأرسل البريطانيون ضابطاً على سفينة «زنوبيا» لحماية رعايا بريطانيا في الحجاز، فقبل بالتحقير والمهانة، وأمر الشريف بإزالة العلم البريطاني من دار وكيل بريطانيا في الحجاز وقزيقه، وهدّد حكومة بومباي بالإسراع في تسليمه عدن، وإلا استعان بقبائل عسير في غزوها. إلا أن الإنكليز عادوا واستعادوا نفوذهم بالاتفاق مع العثمانيين الذين أرسلوا إلى اليمن أسطولاً بحرياً من جديدة، وفرقة من العسكر لتحتل الحديدة. وعندها فرض على الإمام المتوكل

التوقيع على اتفاق يقضي بأن البلاد الواقعة تحت نفوذ الإمام يمكنها أن تستمر كذلك ، على أن يكون مثلاً للباب العالي العثماني ، وتحصل خزينة الباب العالي على جزء من مدخول البلاد ، وترابط في صنعاء قوة تركية من ألف جندي ، ويحصل الإمام على راتب شهري عالٍ فضلاً عن مصروفاته .

وعندما علم الأهالي بالاتفاق وأدركوا بأن الأتراك قد ألغوا الدعاء للإمام المتوكل ، وجعلوه للسلطان عبد الحميد العثماني ، ثارت ثائرتهم وحلوا السلاح وهاجموا القصر وقتلوا عدداً من الجند الأتراك ، كما قبضوا على الإمام وألقوا به في السجن . أما في عدن فقد استطاع الإنكليز احتلال المنطقة بعد معارك ومشاحنات ضارية مع اليمينيين ومع سلطات لحج الذي فقد مئة وخمسين من رجاله في اثناء مقاومة الإنزال البحري البريطاني . وبقيت الأحوال ممزقة في الشمال في ظل السيطرة العثمانية إلى ان انتهت الحرب العالمية الأولى ، فانسحب الجنود العثمانيون من اليمن في العام ١٩١٩ ، واصبح الإمام يحيى بن محمد حميد الدين حاكم البلاد الفعلي والوحيد . وبقيت الأحوال ممزقة في الجنوب أيضاً ، في ظل الحكم الإنكليزي المباشر لعدن وغير المباشر لسائر الأقاليم الجنوبية الموزعة إلى سلطنات وإمارات ومشيخات متفرقة ، إلى أن قامت الثورة المسلحة في ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ، ١٩٦٣ ، والتي استمرت إلى ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ، ١٩٦٧ ، وانتهت بجلاء بريطانيا وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية (وفيما بعد ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) . وبقيت هناك نسبة معينة من «توزيع الصلاحيات» بين السلطات البريطانية وبين أئمة صنعاء لغاية عام ١٩٦٢ ، عندما قامت حركة التغيير في شمال اليمن . وقد اضيف الى سيطرة حكم الإمامة ، بما يعنيه من ضعف وتفسخ وتحكم قبلي وإرهابي . أن الثروات القليلة التي كان يجنيها اليمينيون بتضحيات جسيمة وفي صراع عنيف مع الطبيعة ومع الفقر والعذاب كانت تذهب الى خزائن الإمام ونفر من الاقطاعيين ، وبالطبع بعد أن يأخذ الإنكليز واحتكاراتهم الحصاة الكبرى ، وبعد أن يكون «المستشارون» الإنكليز قد أمعنوا في افتعال النزاعات بين القبائل والولايات والسلطنات المتنافسة في «الجنوب العربي المحتل» ، ثم يعمدون إلى حل هذه النزاعات ، في كل مرة ، بما يؤدي إلى إضعاف الجميع وإلى استمرار التقهقر والذل والفقر .

وكان نظام الإمامة يضع الإمام في قمة الهرم الإقطاعي ؛ يأتي بعده «السادة» ، ويملكون الأراضي الجيدة ، ويسيطرون على الإدارة ، ثم زعماء القبائل ، والمشايع (وتتفاوت قوتهم بحسب حجم قبائلهم وقوتها) ؛ وبعد المشايخ يأتي التجار وحرفيو المدن ، ثم الفلاحون الفقراء ، وهم السواد الأعظم من السكان ، وحالتهم متدنية ، بشكل يقرب من الخيال .

الصراع الزيدي - الشافعي

ولكن ، كيف تبدو الأوضاع اليمنية ، ولا سيما في القرن التاسع عشر ، من زاوية الصراع «الطائفي - السياسي» بين الزيديين والشافعيين؟

إن العديد من المفكرين يرى أنّ الصراع بين الفئات الدينية كان ذا جذور اجتماعية؛ فهو يعبر عن انقسامات اجتماعية - اقتصادية؛ فالقبائل « الجبلية » كانت تقطن الأراضي الفقيرة، وكانت تشن الغارات على المدن والمناطق الساحلية (الشافعية). كما أنّ الخلافات الدينية عكست النزاع بين زعماء القبائل في هاتين المنطقتين، وقد تنافس هؤلاء الزعماء للسيطرة وللإستيلاء على الفائض التجاري والريع العقاري المحدودين، وقد انقسمت المنطقة الشمالية من اليمن إلى بقعة ذات أكتريّة زيدية في الشمال (مركزها بلدة سدع) ومنطقة شافعية مركزها سهل تهامة. والمعروف أنّه في القرن الثالث عشر سيطرت سلالة الرسولي (١٢٣٢ - ١٤٥٤ م) على المنطقة التي تمتدّ عبر تهامة وعدن والمنطقة المعروفة حالياً باسم ظُفار، وسقط حكم الرسوليين في القرن الخامس عشر، إلى أن ظهر «مُوحّد» آخر، هو العثمانيون الذي احتلوا تعز في العام ١٥٤٥م، وسيطروا على السهول اليمنية وعدن، إلّا أنّهم ارتدوا خائبين أمام المناطق الجبلية وعجزوا عن إخضاعها بشكل حاسم. وإثر رحيل العثمانيين عن اليمن في سنة ١٦٣٦م، كما أسلفنا، نزل الإمام الزيدي من الجبال الشمالية، واحتل صنعاء، ووحد الجبال والسهل في دولة واحدة، واتخذ من صنعاء عاصمة له، وامتدت سلطته إلى عدن.

أما في المرة الثانية عندما عاد العثمانيون إلى احتلال صنعاء، فقد حاولوا «احتواء» القبائل الزيدية بدون استخدام القوة، لكنهم جُوبِهُوا من جانب عائلة حميد الدين الزيدية، وزعيمها الإمام محمد بن يحيى، ثم شن ابنه الإمام محمد، بعد عام ١٩٠٤، هجوماً على الأتراك وطردهم. ومع أنهم أعادوا احتلالها، إلّا أنّهم أُجبروا على عقد اتفاق مع يحيى، في العام ١٩١١، اعترفوا بموجبه به كزعيم للطائفة الزيدية، وبحقه في جمع الضرائب وفي تعيين الحكام والقضاة، وتلقي معونات سنوية من الحكومة العثمانية، والواقع أنّ الاتفاق قسم اليمن مجدداً إلى منطقتين، شافعية وزيدية، حيث يحكم الإمام في الجبال والعماليون في السهول التي يقطنها الشافعيون. وبدهي القول إنه لدى انسحاب العثمانيين من اليمن في أعقاب الحرب العالمية الأولى بات الإمام في موقع يمكنه من استعادة سيطرته على المناطق الشافعية وتوحيد المنطقتين، في ما أصبح يعرف اليوم باسم اليمن الشمالي، أو الجمهورية العربية اليمنية.

ومنذ ذلك الوقت عزّزت سلطات الاحتلال البريطاني لعدن والمنطقة الجنوبية جهودها الرامية إلى تغذية الخلافات الداخلية والصراعات، وظلت هذه السياسة قائمة حتى سنة ١٩٥٨، عندما رعى الإنكليز قيام اتحاد سلطنات وإمارات الجنوب العربي.

الثورة والتنظيمات وقضية الوحدة الحقيقية

غير أنّ التاريخ المشترك، والتداخل الدائم بين الشمال والجنوب، كان دافعاً دائماً إلى شدّ أواصر العلاقة بين الوطنيين في عدن وولايات الجنوب من جهة، وفي الشطر الشمالي من الوطن من جهة ثانية. وعندما كان الإمام يتسلم الحكم في الشمال - ولا سيما الإمام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) والإمام أحمد (١٩٤٨ - ١٩٦٢) - كان يعلن أنّ هدفه الأول هو تحرير الجنوب من الاستعمار الإنكليزي، وتحت هذا الشعار كان الإمام يأخذ

« شعبية » معيّنة يغطّي بها مجمل سياسته القائمة على تكريس التخلف والتبعية للغرب ، فضلاً عن التعصّب الديني والقبلي .

إلاّ أنّه مع نشوء « اتحاد الجنوب العربي » بدأت تتقلص الحواجز الجمركية بين الأقاليم في الجنوب اليمني . وكان هذا النهج الاستعماري « الذكي » يجلّ في طياته بؤادر حفر قبر الوجود البريطاني في المنطقة . وعندما كانت أعمال التمرد تقوم ضد الإقطاع والرجعية المحلية وضد الإنكليز ، كانت قوافل الثوار تشقّ طريقها في الخفاء وفي العلن ، عبر الأسلاك وعبر الحدود المصطنعة . . . ولقد أدركوا بأنّ تحرير الجنوب يمرّ من خلال إقامة حكم وطني في الشمال . الوعود التي كان الإمام يقدّمها إلى ثوار الجنوب لم تعد تكفي ، فالمطلوب هو وضع طاقات الشعب في الشمال بتصرف معركة تحرير الجنوب . . . وهكذا كان . وانطلقت قوافل الثوار ، مرةً أخرى ، دعماً لثورة الجنوب ولقاتلي « الجبهة القومية » الذين أطلقوا في ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ، ١٩٦٣ ، الرصاصات الحاسمة من جبال ردفان ومن منطقة الضالع . . . »^(١١) .

وثورة ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) لم تكن وليدة الصدفة ، ولم تكن قراراً مفاجئاً اتخذته الجبهة القومية . وقيام هذه الجبهة بالذات كان وليد اختيار طويل ، على الأصعدة كافة ، ولا سيما على صعيد الممارك الكفاحية للشعب اليمني والنشاطات السياسية والتجارب التنظيمية التي أدّت إلى وضع النضال الشعبي في إطاره وفي مجراه الذي اتخذه بعد قيام التنظيم القيادي الحقيقي .

والحركة الوطنية في اليمن الجنوبي اتخذت معالم واضحة في بداية الخمسينات ، وذلك بعد أن ارتبط النشاط النقابي والانتفاضات السياسية والعسكرية المحدودة ، بموجة النمو العربي وحركة الثورة العربية .

وإذا كانت انتفاضات الشعب اليمني منذ القرن التاسع عشر وما قبله قد رسّخت في الإنسان اليمني روح التمرد على الظلم ، وإذا كانت أعمال القمع الإنكليزية والإقطاعية قد زادت في توعية الشعب ، ولا سيما جماهيره المسحوقة . إلى أهمية رصّ صفوفها وتجميع قواها ضد العدو الواحد في الخارج والداخل ، فإن هذه النضالات كانت تبقى عاجزة عن إحداث تغيير نوعي ، وعاجزة بالتالي عن طرح مسألة السلطة السياسية ، طالما أنّه لم تتوفر قوة سياسية منطّمة تقود هذا النضال وتضع الخطط الرامية إلى تحقيق النصر ، وطالما أنّ الأجواء العربية كانت غارقة في التبعية للاستعمار والإقطاعات المحلية ، ولا سيما في الخليج .

ومن ثورة بن عبادات في حضرموت في الفترة (١٩٤١ - ١٩٤٥م) إلى ثورة الزبيري في العوالق العليا بين سنة (١٩٥٥ و ١٩٥٨) والتي اجبرت الإنكليز بعد كفاح دام ثلاث سنوات على الانسحاب من المراكز العسكرية المقامة في الأرض الجبلية الوعرة الممتدة بين المحافظتين الثالثة والرابعة ، إلى ثورتي الدمامي في العوازل والمجعلي في دثينة سنة (١٩٥٥ - ١٩٥٨) ، وثورة محمد وعلي بن بو بكر بن فريد في العام ١٩٥٨ ، واضرابات المزارعين الكبرى بين عامي (١٩٤٩ و ١٩٥٣) كانت تتراكم لدى أبناء الجنوب في مختلف الولايات والأقاليم والسلطنات ، إرادة واعية للتحرر الواحد ، وكانت هذه التحركات والانتفاضات تتلاقى ، بما تحفل

به مستعمرة عدن من هزات شبة يومية، ولا سيما إضرابات آذار (مارس) الشهيرة، العام ١٩٥٦، وتظاهرة أيار (مايو)، العام ١٩٥٦، احتجاجاً على زيارة اللورد لويد الوكيل البرلماني لوزارة المستعمرات الإنكليزية، وإضراب عمال ميناء عدن وإحجامهم عن تحميل السفن الإنكليزية الآتية لضرب الشعب المصري في العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦، والإضراب العام في نيسان (أبريل)، سنة ١٩٥٨ ضد فتح أبواب عدن للهجرة الأجنبية من بلدان الكومنولث وخاصة الهند، والانتفاضة التي قامت في تشرين الأول (أكتوبر) من العام ١٩٥٨ ضد انتخابات المجلس التشريعي الزائفة، والإضراب العام في آب (أغسطس)، من العام ١٩٦٠ ضد قانون منع الإضراب والذي أحدث هزة كبيرة في الصفوف العمالية، والإضراب الطلابي الشهير، ولا سيما في كلية البنات في عدن.

وعلى صعيد التنظيمات ذات الطابع الوجدوي الجزئي أو الشامل نذكر أنه في عام ١٩٥٠، وبعد عدة اجتماعات بهدف محاربة الاتجاه الانفصالي في عدن وتوحيد أجزاء اليمن الجنوبي في مواجهة بريطانيا، كوَّنت الجماعات التي التقت لتدارس الموقف حزباً أسسته «رابطة أبناء الجنوب العربي». أما الفئات التي تشكلت منها «الرابطة» فكانت خليطاً من المصالح، وهذا يرجع لأسباب عديدة، ومن بينها ظروف الطبقات في اليمن آنذاك، وعدم توفر وضوح طبقي كامل بين هؤلاء المجتمعين للقول بوحدة الجنوب اليمني.

وكان للحزب رغم نفوذ السلاطين، فيه دور معين في داخل نقابات عدن العمالية، عدا نفوذه في المنظمات الاجتماعية والثقافية^(١٢).

والحركة العمالية في عدن كانت لها تقاليد مهمة، على رغم الضعف النسبي للطبقة العاملة في الخمسينات واقتصار معظمها على قطاع الخدمات والميناء والمصفاة.

وكان قد حدث في داخل حزب الرابطة أكثر من هزة على أساس سياسي وطبقي. وعندما قامت انتخابات المجلس التشريعي في عدن ١٩٥٥، وخطَّطت القوى الوطنية والنوادي والنقابات لإفشال الانتخابات؛ لأنّ بريطانيا حرّمت على أبناء اليمن من الشمال الاشتراك فيها، عندها رفضت الرابطة الالتزام بمخطط الأطراف الوطنية التي جمعت صفوفها لهذه الغاية. فاشتركت في الانتخابات، وأدّى ذلك إلى استقالة العديد من أعضائها ودخلوا في تحالف مع الأطراف المجتمعة لإنجاح الحملة الشعبية لمقاطعة الانتخابات؛ فتكونت الجبهة الوطنية المتحدة»، وكان من قادتها: عبد الله باذيب، ومحمد عبده النعمان الحكيمي، وعبد الله الأصنج، وانطلقت أساساً من التحرك العمالي ومن نشاط الطلبة والموظفين، وارتبط نؤها بالتححر العربي وبالتنظيمات التقدمية والقومية التي نشأت في غير عاصمة عربية.

لقد كانت البورجوازية الصغيرة قد وجدت في الحركة القومية العربية الصاعدة مخرجاً لها من ترددها وتذبذبها، فشاركت بتأسيس تنظيمات سياسية مرتبطة بالمنظمات القومية المركزية، كحركة القوميين العرب، والبعث، والناصرية، إلّا أنّ عبد الفتاح إسماعيل يرى أنّ هذه المنظمات، وإن كانت قد مثّلت ردّاً

راديكالياً وأكثر ثورية بالنسبة لـ « الجمعية العربية » وحزب الرابطة ، فعملت على تعميق الحس الوطني في الجنوب اليمني كله ، إلا أنها لم تنجح في سنوات لاحقة في خلق حركة وطنية يمنية شاملة موحدة تناضل ضد الاستعمار البريطاني في الشطر الجنوبي ، وضد النظام الملكي الكهنوتي في الشطر الشمالي^(١٣) .

وفي هذا الإطار ، فإن حركة القوميين العرب كانت قد استطاعت أن « تكسب » أكثر من سواها ، الموج الشعبي الذي أطلقته الناصرية ، خصوصاً وأن حزب البعث حلت خلافاته مع الرئيس عبد الناصر دون الاستفادة الكافية من هذا التيار .

وقد دعت حركة القوميين العرب التي استهلت نشاطها في مطلع الخمسينات إلى الكفاح ضد الاستعمار بصورة وركائزه كافة : محاربة طبقة الإقطاع وطبقة البورجوازية الكبيرة ، النضال ضد العدو المشترك الإمبريالي والصهيوني من أجل تحرير فلسطين والوطن العربي وتحقيق الوحدة العربية في إطار تقديم معادٍ للاستعمار . وقد انبثقت أولى حلقات القوميين العرب في الجامعة الأميركية في بيروت من بضعة عناصر من أبناء البورجوازية المتوسطة والصغيرة ، وكان ابرز نشاطاتها الفكرية في البداية يقوم على التوعية القومية البحتة ومنع إثارة أي شيء عن الصراع الطبقي ، باعتبار أن المرحلة الأولى من المعركة هي سياسية من أجل وحدة الأمة ، والمرحلة الثانية مرحلة التصدي للقضايا الاقتصادية والاجتماعية في إطار « مصلحة الأمة ككل » ؛ لأن القومية لا تعترف بوجود الطبقات . كما كانت الحركة تهاجم الماركسية والشيوعية .

وقام فرع الحركة في عدن عام ١٩٥٩ ، وطالب بإسقاط حكم الإمام في الشمال وبمناهضة الاستعمار والإقطاع والبورجوازية العميلة وتحقيق الوحدة اليمنية . وحقق انتشاراً معيناً لدى بعض صفوف طلبة الريف الذين يدرسون في عدن ، واهتم بالحركة العمالية أيضاً . وأعطى قضية التنظيم أهمية خاصة من حيث الأسس التنظيمية وأسلوب التحرك والقيادة الجماعية و« القيادة للأكفاء » ، ومن جهة ثانية من حيث الأسس الأيديولوجية والسياسية حيث اعتبرت الحركة أن تحسُّن أحوال العمال لن يتحقق إلا عبر معركة التحرر من الاستعمار ، وأن الكفاح ضد الاستعمار وعملائه لن يقتصر على الأسلوب السلمي بل يتعداه إلى انتهاز الكفاح المسلح .

وبعد قيام ثورة ٢٦ ايلول (سبتمبر) - في الشمال ، نشأت لجنة تحضيرية أقامت تجمّعاً لأبناء الجنوب المجتمعين في صنعاء ، ومنهم المئات من أبناء ردفان ، وقد شاركوا في الدفاع عن ثورة الشمال ، وظهر في ميثاق الجبهة الجديدة التي سميت « الميثاق القومي لجبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل » تحذير من محاولات منح الاستقلال الشكلي الجنوب اليمني ، وطرحت فكرة تجميع القوى الوطنية بالجنوب من أجل تحريره وتحقيق الوحدة . لكنها حملت على « الشيوعية المحلية المتربّصة » . وكان من بين الموقعين : قحطان الشعبي ، وناصر السقّاف ، وعبد الله المجلي ... الخ .

ورفع المجتمعون كتاباً إلى المشير عبد الله السلال رئيس الجمهورية العربية اليمنية الذي احواله بدوره إلى قحطان الشعبي مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الجنوب اليمني المحتلّ. والكتاب يطالب الحكومة الوطنية للجمهورية العربية اليمنية برعاية ودعم الحركة الوطنية في الجنوب مالياً وإعلامياً وعسكرياً، كما يطالب بجمع شتاتها في جبهة موحّدة لقيادة العمل المسلح. ورغم العقبات الشديدة، فالمحاولات الأولى عام ١٩٦٣، أعطت ثمارها، وفي تموز (يوليو) من السنة نفسها أعلنت حركة القوميين العرب في الجنوب مباركتها جهود المناضلين الموجودين في صنعاء لإقامة جبهة قومية.

وفي آب (أغسطس) من عام ١٩٦٣، عقد اجتماع حاسم لثوار الجنوب، وصدر عنه بيان رسمي بقيام «الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل»، وشكّلت قيادة للجبهة مكوّنة من ستة ممثلين عن قطاع القبائل وستة ممثلين عن حركة القوميين العرب، وواجهت الجبهة مناوأة من بعض العناصر الرسمية في الشمال اليمني، والتي كانت تعطف على حزب الشعب الاشتراكي.

وإذا كان المجال يضيّق عن التحدّث تفصيلاً عن التنظيمات الأخرى التي قادت النضال السياسي والعسكري والأيدولوجي لتحرير اليمن وتحقيق وحدته، فإنّه لا بدّ أن نذكر الدور المميّز الذي قام به حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي، منذ تأسيسه في الخمسينات، لصالح بناء الأسس الفكرية والتنظيمية لحركة النهوض الشعبي العام لإنقاذ البلاد من الإقطاع ومن الاحتلال الأجنبي. وكذلك بالنسبة لدور حزب الطليعة الذي انطلق وحقق نجاحات مهمة، لا سيّما وأن كُتّب مؤسسي حزب البعث العربي الاشتراكي كانت تصل إلى أيدي أعداد كبيرة من الثوريين في اليمن خلال الستينات من هذا القرن.

وكان حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي يمثّل الاتجاه الماركسي (الذي كان قائده عبدالله باذيب) قد نشط بقوة في التنظيمات السياسية والعمالية والطلابية في الجنوب منذ سنة ١٩٥٠، وكتب مقالات ملتهبة ضد الاحتلال في عدة صحف، من بينها «البعث» و«الجنوب العربي» و«الفجر». وقد انفصل عن «رابطة الجنوب العربي»، وفضح مواقفها، وشجب النزعة الانفصالية العدنية، داعياً إلى الوحدة اليمنية وتصفية القواعد الاستعمارية ووقف الهجرة الاجنبية إلى عدن. واعتبر «الاتحاد الشعبي الديمقراطي» أنّ الشعب في اليمن «يشكّل جزءاً لا يتجزأ من وطننا العربي الكبير».

وطالب بأربعة أسس للوحدة اليمنية: الاستقلال الحقيقي للشمال، حكم ديمقراطي شعبي في الشمال، الربط بين كفاح أبناء الشطرين الوافدين إلى الشطر الآخر، ثم ممارسة حق تقرير المصير الواحد بعد مواجهة المشاريع الاستعمارية الزائفة في الجنوب.

الجنوب والشمال والتساؤلات

وقد أسهم تبلور الحوار بين التنظيمات الوطنية التقدمية في الجنوب اليمني أثناء الثورة المسلحة، وكذلك

بعد تحقيق الاستقلال ، في الوصول إلى صيغة متقدمة من العمل الجبهوي ، ولا سيما بين القوى الثلاث التي قامت بدور أساسي في تحقيق الاستقلال وصيانتة وتعزيزه ، وهي : الجبهة القومية ، وحزب الطليعة ، والاتحاد الشعبي الديمقراطي . وقد قام التحالف بين هذه القوى ، رغم ما كان بينها من حساسيات وعداء في حقبة معينة من الستينات ، وتأسس هذا التحالف الذي حكم اليمن الديمقراطية منذ العام ١٩٧٥ ، على أسس منطلقة من الشعار العام الذي كرّسه المؤتمر التوحيدي في عام ١٩٧٥ ، وهو : « لنناضل من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية ، وتنفيذ الخطة الخمسية ، وتحقيق الوحدة اليمنية » . وقد تكرر شعار الوحدة في برنامج « الحزب الاشتراكي اليمني » الذي تأسس في العام ١٩٧٨ .

وفي هذا الوقت كانت قد جرت تطورات مهمة ومتسارعة في اليمن الشمالية ارتبطت كلها تقريباً بما ارتبطت به تطورات الشطر الجنوبي في تفاعلات عاشتها حركة التحرر العربية بصورة عامة . وإذا كان قيام الثورة المسلحة سنة ١٩٦٢ في صنعاء والإطاحة بحكم الإمامة قد أنعش لدى اليمنيين في أنحاء بلادهم كلها ، ولدى اليمنيين المنتشرين في اصقاع العالم جميعها ، الآمال بالتحرير الكامل للبلاد وبالوصول إلى ين موحد وديمقراطي وعصري . وإذا كانت المساعدات الكبيرة التي قدّمتها السلطة في الشمال ، في عهد الرئيس السلال ، قد أعطت دفعاً قوياً لحركة الثورة في الجنوب ، فاعتبر القادة والمفكرون اليمنيون أنّ ثورتهم ٢٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢ ، وثورة ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ ، تشكلان وحدة غير منفصلة ، وتتوّجان وحدة الأرض والشعب ، وإذا كان التداخل قد استمر ، بعد تحقيق الاستقلال في الجنوب وبعد التغيرات الحاصلة في الشمال ، فبقي عبد الله الأصح مثلاً ، وزيراً في الشمال وهو من أصل جنوبي ، في حين أنّ العديد من مسؤولي جنوب اليمن هم شاليو الأصل ، وبينهم عبد الفتاح إسماعيل ، فإن مسألة الوحدة ظلت متعشّرة للغاية . والذي لوحظ هو أنّ تبدل الظروف في كل من الشطرين وقيام الضغط الأميركي والرجعي العنيف بعد أحداث ايلول (سبتمبر) في الاردن ، وغياب الرئيس جلال عبد الناصر ، وانطلاق مشاريع التجزئة والتغلغل الصهيوني في أنحاء من الوطن العربي ، هذه « الوقائع الجديدة » كان لا بدّ أن يكون لها وقعها على الساحة اليمنية . وكان واضحاً أنّ القوى المعادية للثورة العربية ولوحدة الأمة العربية خاضت كفاحاً مريراً لمنع اليمنيين من الوصول الى أيّ خطوات تنسيقية بين القطرين . وقد لاحظ معظم المراقبين في العام ١٩٧٦ أنّ الرئيس إبراهيم الحمدي قد لقي مصرعه عندما تبلورت في ذهنه افكار تقضي بالتنسيق بين الشطرين اليمنيين ، وبما ينسجم مع الأفكار التي كانت مطروحة في الاجتماعات المنعقدة في العام ١٩٧٢ بين وفدين من الشمال والجنوب في مقر الجامعة العربية . وفي تلك الاجتماعات كانت قد بُحثت اقتراحات ملموسة ووافية تتناول تشكيل « مجلس يمني أعلى » والتمهيد لقيام وحدة على أسس تكفل المشاركة الشعبية في صنع القرار الموحد ، كما تضمن قيام اليمن الموحد بدوره الفعّال في خدمة قضية الشعب الفلسطيني وقضية التحرر العربي .

والمعروف أنّ لقاءات على مستويات متعدّدة عادت وعُقدت بين القطرين ، كانت تتجاوزها المواقف

المتصلبة حيناً والليننة حيناً آخر ، وأنَّ جهوداً حثيثة بذلها بعض القادة والزعماء العرب لصالح بلورة هذا التنسيق ، أو على الأقل الحد من التدهور الخطير الذي حصل في غير مناسبة ، والذي كاد يصل إلى حرب طاحنة بينهما في عام ١٩٧٨ (اغتيال الغشمي ، ثم إعدام سالم ربيع علي) ، وفي العامين اللذين أعقبا ذلك .

وإذا كان المجال لا يستع ، في هذا البحث ، للتطرق إلى الاتفاقات المعقودة بين القطرين ، وإلى جوانب الخلاف التي كانت تعود وتبرز وتتفاقم معها الأوضاع (وهذا ما سنسعى إلى معالجته في بحث لاحق) فلا بد من ذكر الوثيقة المهمة المسماة « بيان الكويت » الصادرة عن لقاء الرئيس علي عبد الله صالح والرئيس عبد الفتاح إسماعيل في الكويت بحضور الأمير الشيخ جابر الأحمد في ٢٨ آذار (مارس) ، عام ١٩٧٩ ، والتي قضت بإعداد مشروع دستور دولة الوحدة خلال ١٤ شهراً ، وإيجاد ترتيبات دستورية وحكومية في كل من صنعاء وعدن ، تسهيلاً لإجراءات التقارب والوحدة .

إلا أن التمنيّات شيء والتنفيذ العملي شيء آخر ، وسرعان ما لاحظ اليمنيون أنَّ عقبات ضخمة تعترض طريقهم إلى الوحدة ، وهي عقبات تمتد من الخلافات الداخلية والتأثيرات القبلية في بعض أنحاء اليمن ، إلى التدخلات الخارجية المكثفة ، في هذه البقعة الاستراتيجية الحساسة ، إلى النشاط الأميركي والصهيوني في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي والمحيط الهندي والقرن الأفريقي ، وهذا كله في إطار المشاريع المرسومة لإنجاح مسيرة « كامب ديفيد » وإحباط الآمال العربية العريضة المعقودة على هذا الموقع الوطني القومي العظيم الفعالية الذي هو الشعب اليمني وقواه الثورية والوطنية .

والسؤال المطروح هو : هل تنجح قوى الإمبريالية والعدوان والتجزئة في تطويق النزوع اليمني الطبيعي إلى الوحدة ، والنابع من تجارب ومعاناة عمرها مئات السنين ، بل ألوف السنين ، أو أنَّ اليمنيين سيتمكنون بمساعدة القوى الخيرة جميعها في الوطن العربي ، من تحطّي العقبات واختراق الحواجز المصطنعة بين أبناء الشعب الواحد ، تماماً مثلما كان الثوار يخترقون الحواجز ، رغم ضآلة إمكانياتهم ، فيصنعون إرادة التصدي الواحد للعدو الواحد ؟

والسؤال لا يزال مطروحاً في حدة وعنف ، والمهمة مهمة المخلصين جميعهم ، ومهمة الذين يفارون على قضية الوحدة اليمنية والعربية .

الحواشي

(١) جريدة السياسة الكويتية . ١٣/١/١٩٨١ ، ص ١٧ .

(٢) المصدر نفسه .

- (٣) د. جعفر طماري، «الحركات الشعبية في التاريخ اليمني»، مجلة الثقافة الجديدة، عدن، (شباط/فبراير، ١٩٧٧)، ص ٤٤ - ٦٩.
- (٤) من تخرّيج الإمام الطبراني. ويمكن أيضاً مراجعة الجزء الخامس من «البداية والنهاية». وتجدر الإشارة إلى أن الطبري يذكر العديد من مُرسلي الرسول إلى اليمن كعمال، ولا يمكن حصرهم بدقة، ولا يتسع مجال هذا البحث للدخول في تفاصيل هذه الناحية، خصوصاً بالنظر إلى أن أهميات الكتب التاريخية تبدو متباينة في وصفها تلك المرحلة، ويمكن العودة إلى ما دُوّنه الجعدي، في فصل خاص من كتابه: طبقات فقهاء اليمن (ص ١٥ - ٢٤).
- (٥) د. جعفري طفاري، المصدر المذكور آنفاً، ص ٦٣.
- (٦) طبقات فقهاء اليمن، المذكور آنفاً، ص ١٢.
- (٧) راجع كتاب: معارك حاسمة من تاريخ اليمن، حمزة علي لقمان، (مركز الدراسات اليمنية، صنعاء، ١٩٧٨)، ص ٤٧ وما يليها.
- (٨) معارك حاسمة من تاريخ اليمن، ص ٨٣ وما يليها.
- (٩) المصدر نفسه، ص ١٣٩ وما يليها.
- (١٠) كانت مناطق اليمن الجنوبية تعرف في الماضي باسم «المشرق» وعندما انسحب العثمانيون من اليمن في سنة ١٠٣٨ هـ (١٦٣٠ م)، استولى الحسين بن عبد القادر اليافعي على لحج وأبين وعدن. وفي تلك الآونة تركّز حكم أئمة اليمن في اليمن الشمالية.
- (١١) نبيل هادي، ١٧ ساعة تاريخية عند باب المنذب، (بيروت، ١٩٧٨)، ص ٢١ - ٣٢.
- (١٢) يمكن، في ما يتعلق بحزب الرابطة والأحزاب الصغيرة التي تكوّن منها، مراجعة العديد من الوثائق والكتب التاريخية، ومن بينها كتاب محمد علي الجفري: حقائق عن جنوب الجزيرة العربية؛ و«نشرة رابطة الجنوب العربي» (ولا سيما في تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٦٢)؛ وكتاب سلطان أحمد عمر: تجربة الثورة اليمنية؛ فضلاً عن كتاب الدكتور أحمد عطية المصري: تجربة اليمن الديمقراطية.
- (١٣) عبد الفتاح إسماعيل، جريدة «الثوري»، ١٤ تشرين الأول (أكتوبر)، ١٩٧١.